

الأصول في النحو

وجل : (قُلْ إِنْ أَمَرَ كُفْرًا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) فالنصب على التوكيد للأمر والرفع على قولك : إن الأمر جميعه □ .

واعلم : أنه لا يجوز أن تقول : مررت بقومكَ إما بعضهم وإما أجمعينَ وإما كلهم وإما بعضهم لأن أجمعينَ لا تنفرد ولكن تقول : إما بهم كلهم وإما بهم أجمعينَ فإن قلت : مررت بقومكَ إما كلهم وإما بعضهم جاز على قبحٍ فأما ما يؤكد به (أجمعون) من قولك : جاءني قومكَ أجمعون أكتعون ونحوه فإنما هو مبالغة ولا يجوز أن يكون أكتعون قبل (أجمعين) وكذلك سائر هذه التوكيدات نحو قولك : ويلة وعولة وهو جائعٌ نائعٌ وعطشانٌ نطشانٌ وحسن بسن وقبيح شقيح وما أشبه هذا إلا يكون المؤكِّدُ قبل المؤكِّدِ وكلاهما وكلتاها وكلهن يجرين مجرى (كلهم) فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكدُ بنفسه ولا أجمعينَ ولا كلهم لأن هذه معارف فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع أن تقول : رأيتُ رجلاً رجلاً وأصبتُ درةً درةً فأما قولهم : (مررت برجلٍ كلِّ رجلٍ) فإنما هذا على المبالغة في المدح كأنك قلت : مررت برجلٍ كاملٍ .

الثاني من التوابع وهو النعتُ :

النعت ينقسم بأقسام المنعوتِ في معرفته ونكرته فنعتُ المعرفةِ معرفةٌ ونعت النكرةِ نكرةٌ والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة لأن المعرفةَ كان حقها أن تستغني بنفسها وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتتقرب من المعارف وتقع بها حينئذٍ الفائدة والصفة : كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ وهي تنقسم على خمسة أقسام :